وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 15 Sep, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع استئناف الإنتاج الأميركي وارتفاع عدد الحفارات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

هبطت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الماضي مع استئناف إنتاج الخام الأميركي في خليج المكسيك بعد إعصار فرنسين وأظهرت البيانات ارتفاعا أسبوعيا في عدد منصات الحفر الأميركية. واستقرت العقود الآجلة لخام برنت عند 71.61 دولارا للبرميل، بانخفاض 36 سنتا أو 0.5%. واستقر الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط عند 68.65 دولارا للبرميل، بانخفاض 32 سنتا أو 0.5%.

وخلال الأسبوع، أنهت العقود الآجلة للنفط تعاملات الأسبوع على ارتفاع بعد زيادات حادة مرتبطة بالعاصفة في وقت مبكر من الأسبوع، لتكسر سلسلة من الانخفاضات. وسجل خام برنت زيادة بنحو 0.8% منذ إغلاق جلسة الجمعة الماضية، في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط مكسبا بنحو 1.4%.

وأظهرت البيانات الرسمية أنه حتى يوم الخميس، أوقفت العاصفة ما يقرب من 42% من إنتاج النفط في المنطقة التي تمثل حوالي 15% من إنتاج الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تكون هذه التخفيضات قصيرة الأجل ومن غير المرجح أن تحفز في السياق الأوسع الكثير من الحركة في أرصدة الخام نظرا لأهمية إنتاج النفط الصخري الذي يمثل الجزء الأكبر من إنتاج الولايات المتحدة.

كما تأثرت أسعار الخام بعدد الحفارات الأميركية من مجموعة خدمات الطاقة بيكر هيوز والتي أعلنت عن أكبر ارتفاع أسبوعي في عدد حفارات النفط والغاز الطبيعي في عام. وفي عام 2022، أنتجت الصناعة في نيو مكسيكو ما يكفي من مياه الصرف الصحي السامة الناتجة عن التكسير الهيدروليكي لتغطية أكثر من 260 ألف فدان من الأرض بعمق قدم واحد.

وارتفع عدد منصات النفط والغاز بمقدار ثمانية في الأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر إلى 590، ليعود إلى مستويات منتصف يونيو. وكانت الزيادة هي الأكبر منذ الأسبوع المنتهي في 15 سبتمبر 2023. وارتفعت منصات النفط الخام بمقدار خمسة إلى 488 هذا الأسبوع، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار ثلاثة إلى 97.

كما خفض مديرو الأموال خلال الأسبوع صافي عقودهم الآجلة والخيارات الطويلة في نيويورك ولندن بمقدار 27493 عقدًا إلى 59741 في الأسبوع المنتهي في 10 سبتمبر، وفقًا للجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأميركية.

وخفضت كل من منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية توقعاتهما لنمو الطلب هذا الأسبوع، مشيرين إلى الصعوبات الاقتصادية في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم. وقالت إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء إن مخزونات النفط الأميركية ارتفعت أيضا على نطاق واسع الأسبوع الماضي مع نمو واردات الخام وانخفاض الصادرات، في حين ضعف الطلب على الوقود.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتسبب الإعصار فرانسين في توقف ما يصل إلى 42% من النفط البحري في المنطقة و52% من إنتاج الغاز الطبيعي. وسافرت العاصفة قبالة الساحل على طول ساحل تكساس وضربت لويزيانا يوم الأربعاء مما تسبب في فيضانات ومشاكل في الطاقة أثرت على المحطات والموانئ البرية التي صمدت في وجه رياح بلغت سرعتها 100 ميل في الساعة.

وأفاد خفر السواحل الأمريكي أن ميناء نيو أورليانز، وهو ميناء مهم للتصدير الزراعي والمعادن، وميناء لويزيانا البحري للنفط عادا إلى الخدمة دون قيود يوم الجمعة. وعادت المصافي التي تمثل 20٪ من إنتاج وقود السيارات في ساحل الخليج الأمريكي إلى عملياتها الطبيعية بعد أن تقلص الإنتاج بعض الشيء مع مرور الإعصار عبر لويزيانا.

وكانت سفينتان للغاز الطبيعي المسال في مرسى كالكاسيو، لويزيانا، تنتظران التحميل، كجزء من مجموعة تضم ما لا يقل عن اثنتي عشرة ناقلة للغاز الطبيعي المسال تنتظر خارج محطات الغاز الطبيعي المسال على ساحل الخليج مع إعادة فتح قنوات الملاحة.

وعاد عمال النفط والغاز البحريون إلى 25 منصة بحرية منذ يوم الخميس. وقالت هيئة تنظيم النفط والغاز البحرية الأميركية يوم الجمعة إن إجمالي عمليات الإغلاق اليومية للإنتاج بلغ 732.300 برميل من النفط و973 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي.

وبدأت شل يوم الجمعة في زيادة إنتاج النفط في خمس منصات بحرية بينما ظلت أربع منصات أخرى خارج الخدمة بسبب تعطل خطوط الأنابيب. وأعادت شيفرون موظفيها إلى ثلاث منصات بحرية يوم الخميس واستأنفت العمليات.

وقالت إكسون موبيل يوم الاثنين إنها أغلقت منصة هوفر النفطية البحرية، لكنها لم تعلق على وضع المنصة يوم الجمعة. وهي جزء من نظام خط أنابيب النفط البحري هوفر الذي يبلغ طوله 153 ميلاً (246 كيلومترًا) والذي يخدم حقول نفط متعددة أغلقت أثناء العاصفة. وكانت موانئ تكساس ولويزيانا، بما في ذلك تكساس سيتي وليك تشارلز، التي أعيد فتحها في وقت سابق من هذا الأسبوع، تخدم ناقلات النفط يوم الجمعة. قال المركز الوطني للأعاصير في الولايات المتحدة إن إعصار فرانسين يتحرك شمالا غربا إلى نهر المسيسيبي منذ مساء الخميس، حيث ضرب أجزاء من دلتا المسيسيبي وألاباما وغرب جورجيا ومنطقة بانهاندل في فلوريدا مع هطول أمطار غزيرة. ومن المتوقع أن يستمر خطر الفيضانات في وادي تينيسي حتى يوم السبت. ووفقا لبيانات مراقبة السفن لشركة إل إس إي جي، رست ناقلة الوقود إس سي دراكو التي ترفع علم هونج كونج، وفيرست ون، التي ترفع علم جزر مارشال، وسولار كلير وهافنيا تايجر اللتان ترفعان علم سنغافورة، يوم الجمعة في محطات تديرها سيتجو بتروليوم وويستليك كيميكال.

وتخدم ليك تشارلز وتكساس سيتي وموانئ خليج المكسيك الأخرى العديد من المصافي في المنطقة لاستقبال واردات الخام والتعامل مع صادرات الوقود. وفي الوقت نفسه، وصلت سفينة إنديفور التي ترفع العلم الفرنسي إلى محطة كاميرون للغاز الطبيعي المسال في لويزيانا يوم الجمعة للتحميل.

قالت شركة بيكر هيوز للخدمات النفطية إن شركات الطاقة الأميركية زادت عدد منصات النفط والغاز للمرة الأولى في خمسة أسابيع. وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع أضافت منصات النفط والغاز الطبيعي للمرة الأولى في خمسة أسابيع في أكبر زيادة أسبوعية في عام.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وارتفع عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار ثمانية منصات في الأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر إلى 590، ليعود إلى مستويات منتصف يونيو. كانت الزيادة هي الأكبر منذ الأسبوع المنتهي في 15 سبتمبر 2023.

وعلى الرغم من زيادة عدد منصات الحفر هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي لا يزال أقل بمقدار 51 منصة، أو 8%، عن هذا الوقت من العام الماضي. وقالت إن منصات النفط ارتفعت بمقدار خمس منصات إلى 488 هذا الأسبوع، بينما ارتفعت منصات الغاز بمقدار ثلاث منصات إلى 97.

وانخفض عدد منصات النفط والغاز بنحو 20% في عام 2023 بعد ارتفاعه بنسبة 33% في عام 2022 و67% في عام 2021، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز وارتفاع تكاليف العمالة والمعدات بسبب التضخم المرتفع ومع تركيز الشركات بشكل أكبر على سداد الديون وتعزيز عوائد المساهمين بدلاً من زيادة الإنتاج.

وانخفضت العقود الآجلة للنفط الأمريكي بنحو 3% حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 11% في عام 2023، بينما انخفضت العقود الآجلة للغاز الأمريكي بنحو 7.5% حتى الآن في عام 2024 بعد انخفاضها بنسبة 44% في عام 2023.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط، لا يزال الحفارون على المسار الصحيح لتعزيز إنتاج الخام الأمريكي من مستوى قياسي بلغ 12.9 مليون برميل يوميًا في عام 2023 إلى 13.3 مليون برميل يوميًا في عام 2024 و13.7 مليون برميل يوميًا في عام 2025، وفقًا لأحدث توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

من ناحية الغاز، خفض العديد من المنتجين الإنفاق على أنشطة الحفر في وقت سابق من هذا العام بعد أن انخفضت الأسعار الفورية عند مؤشر هنري هاب الأمريكي في لويزيانا إلى أدنى مستوى لها في 25 عامًا في مارس.

ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانخفاض في عمليات الحفر إلى انخفاض إنتاج الغاز في الولايات المتحدة إلى 103.4 مليارات قدم مكعب يوميا في عام 2024، انخفاضا من أعلى مستوى قياسي بلغ 103.8 مليارات قدم مكعب يوميا في عام 2023، وفقا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ومن المقرر أن تقفز طاقة تكرير النفط الأولية المعطلة في روسيا في سبتمبر بنسبة 34% مقارنة بأغسطس، بسبب الأعطال الفنية والهجمات الأوكرانية بطائرات بدون طيار والصيانة الموسمية. وتشهد الطاقة غير العاملة 3.87 ملايين طن متري هذا الشهر، أو 14.5% من إجمالي قدرات تكرير النفط في روسيا. وهذا ارتفاع من 2.95 مليون طن في أغسطس. وعادة ما تسهل زيادة طاقة التكرير الخاملة صادرات النفط الخام. وقالت مصادر في السوق يوم الخميس إن خطة تحميل النفط الخام الروسية من موانئ بريمورسك وأوست لوغا على بحر البلطيق لشهر سبتمبر تم تعديلها بالزيادة بمقدار 0.2 مليون طن إلى 6.2 ملايين طن. وفي أحدث هجوم على منشآت الطاقة الروسية، ضربت طائرة بدون طيار أوكرانية هذا الشهر مصفاة نفط في موسكو تسيطر عليها شركة جازبروم نفت. وقال الكرملين يوم الأربعاء إن الضربات الأوكرانية على البنية التحتية النفطية الروسية كان لها تأثير ضئيل بفضل عمل وحدات الدفاع الجوي وغيرها من التدابير الدفاعية.
ووفقًا لجدول الصيانة الحالي، ستنخفض طاقة تكرير النفط الخام الأولية غير المتصلة في البلاد في أكتوبر بنسبة 37% عن سبتمبر إلى 2.42 مليون طن. وبلغ إجمالي طاقة تكرير النفط الخاملة التراكمية في روسيا من يناير إلى سبتمبر 32 مليون طن، بزيادة 23% عن نفس الفترة من العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكالة الطاقة تخفض تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024

الرياض

خفضت وكالة الطاقة الدولية في 12 سبتمبر تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط لعام 2024 إلى 910،000 برميل في اليوم، مشيرة إلى التباطؤ السريع في الصين والتحول في وسائل النقل، مؤكدة أن الطلب في طريقه إلى الاستقرار بحلول نهاية العقد. وقدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على النفط في الصين سينمو بنحو 180 ألف برميل يومياً فقط في عام 2024، مقارنة بتقدير سابق بلغ 300 ألف برميل يوميا، قائلة إن استهلاك الصين من النفط انخفض على أساس سنوي للشهر الرابع على التوالي في يوليو، على النقيض من معدل النمو السنوي البالغ 1.5 مليون برميل يوميا في عام 2023.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن "تباطؤاً اقتصادياً واسع النطاق واستبدالاً متسارعاً بالنفط لصالح الوقود البديل يثقلان كاهل الاستهلاك. وتعمل مبيعات السيارات الكهربائية المتزايدة على خفض الطلب على وقود الطرق في حين يعمل تطوير شبكة واسعة النطاق من السكك الحديدية عالية السرعة على تقييد النمو في السفر الجوي المحلي".

وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قالت وكالة الطاقة الدولية إن "الرياح المعاكسة البنيوية والنمو الاقتصادي الهزيل يعنيان أن عمليات التسليم تستمر في الانكماش". "وتعزز الاتجاهات الحالية توقعاتنا بأن الطلب العالمي سيصل إلى ذروته بحلول نهاية هذا العقد".

وأضافت الوكالة "بينما قد تدعم الانخفاضات الأخيرة في الأسعار وخفض أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية زيادة استخدام النفط في النصف الثاني من عام 2024، فإن ضعف المشاعر الاقتصادية العالمية وتدهور الظروف في الصين يجادلان ضد العودة إلى معدلات النمو الاستثنائية التي شهدناها خلال فترة التعافي بعد الوباء". وحذرت وكالة الطاقة الدولية من رسالتها الهبوطية من خلال الإشارة إلى أن تباطؤ الاستهلاك في الصين لا يتكرر في الاقتصادات الناشئة الأخرى. وقالت إن استهلاك النفط البرازيلي "يستمر في الانتقال من قوة إلى قوة، مدفوعًا بصادرات البلاد الزراعية العملاقة، في حين من المقرر أن يستحوذ نمو الهند البالغ 200 ألف برميل يوميًا هذا العام على المركز الأول من الصين". وفي وقت سابق من الأسبوع، خفضت أوبك تقديراتها لنمو الطلب العالمي على النفط في عام 2024 إلى 2 مليون برميل يوميًا وهو ما يزال متقدمًا كثيرًا على وكالة الطاقة الدولية. وتوقع محللون في شركة إس آند بي جلوبال كومموديتي إنسايتس نمو الطلب على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا في عام 2024 و1.2 مليون برميل يوميا في عام 2025.

وعلى جانب العرض، قدرت وكالة الطاقة الدولية الطاقة الإنتاجية الفائضة في مجموعة أوبك+، باستثناء إيران وروسيا، بنحو 5.7 ملايين برميل يوميا في أغسطس. وقدرت أن العراق تجاوز حصص إنتاج أوبك+ بنحو 470 ألف برميل يوميا في أغسطس، مع تجاوز الإمارات العربية المتحدة حصتها بنحو 390 ألف برميل يوميا. إلى ذلك، أصدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية تقريرًا صعوديًا آخر عن تخزين الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة في 12 سبتمبر، حيث أفادت بحقن 40 مليار قدم مكعب في المخزون المحلي خلال الأسبوع الأول من سبتمبر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وكان أحدث حقن أسبوعي أبلغت عنه إدارة معلومات الطاقة الأميركية أقل بنحو 10 مليارات قدم مكعب، أو 20 %، من التقديرات الاجماعية من مسح تخزين الغاز الأسبوعي لستاندرد آند بي جلوبال، والذي توقع زيادة قدرها 50 مليار قدم مكعب خلال الأسبوع.

وبالمعايير التاريخية، كان أحدث تقدير لحقن إدارة معلومات الطاقة الأميركية صعوديًا أيضًا. في عام 2023، أفادت إدارة معلومات الطاقة الأميركية بحقن 50 مليار قدم مكعب في المخزون الأميركي في الأسبوع الأول من سبتمبر. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أفادت الوكالة بحقن متوسط 67 مليار قدم مكعب لتخزين الغاز الأمريكي في الأسبوع المقابل، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

في الساعة التي أعقبت نشر أحدث تقرير تخزين من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ارتفعت عقود الغاز الآجلة في بورصة نيويورك التجارية لشهر أكتوبر بنحو 10 سنتات لتتداول عند حوالي 2.35 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية. ومنذ بداية هذا الشهر، تم تداول عقد الغاز لشهر أكتوبر في نطاق محدود نسبيًا عند حوالي 2.15- 2.25 دولار/مليون وحدة حرارية بريطانية في نطاق ضعيف تاريخيًا لعقد أكتوبر. وبعد هبوط إعصار فرانسين في 11 سبتمبر، خفت المخاوف بشأن تدمير الطلب المرتبط بالعاصفة إلى حد ما، مما يدعم توقعات أكثر صعودًا حيث يتطلع المتداولون إلى تراجع فائض تخزين الغاز الأمريكي حتى منتصف سبتمبر. في الأسبوع المنتهي في 6 سبتمبر، تراجع الطلب على الغاز في الولايات المتحدة بأكثر من 5.2 مليار قدم مكعب يوميًا، ويرجع ذلك بالكامل تقريبًا إلى ضعف حرق الطاقة. وتعوض التغييرات الأصغر في الطلب السكني والتجاري والصناعي وطلب الغاز الطبيعي المسال بعضها البعض إلى حد كبير.

وعلى جانب العرض، استمر إنتاج الغاز في التراجع عن أعلى مستوياته في الصيف، حيث انخفض بنحو 775 مليون قدم مكعب يوميًا إلى متوسط أقل بقليل من 102 مليار قدم مكعب يوميًا. وإلى جانب انخفاض واردات خطوط الأنابيب من كندا، تراجع العرض المحلي بنحو 1.3 مليار قدم مكعب يوميًا خلال الأسبوع. وفي المحصلة النهائية، لا يزال سوق الغاز الأمريكي ينمو بنحو 4 مليارات قدم مكعب يوميًا وكانت الزيادة الإضافية البالغة 28 مليار قدم مكعب في إمدادات الغاز الأميركية في الأسبوع المنتهي في 6 سبتمبر كانت لتعني ضخ حوالي 41 مليار قدم مكعب، استنادًا إلى الزيادة الأسبوعية السابقة لإدارة معلومات الطاقة الأميركية البالغة 13 مليار قدم مكعب في أواخر أغسطس. واعتبارًا من 6 سبتمبر، يبلغ المخزون الأمريكي الآن 3.387 تريليون قدم مكعب، وهو ما يزيد بنحو 296 مليار قدم مكعب، أو ما يقرب من 10%، عن متوسط الخمس سنوات البالغ 3.091 تريليون قدم مكعب و198 مليار قدم مكعب، أو ما يقرب من 6%، عن مستوى العام الماضي البالغ 3.189 تريليون قدم مكعب.

وبالنسبة للأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر، تشير تقديرات العرض والطلب في الولايات المتحدة حاليًا إلى استمرار تخفيف أساسيات سوق الغاز في الولايات المتحدة. وحتى الآن، تجاوزت الانخفاضات في الطلب على الغاز في الولايات المتحدة التخفيضات المستمرة في إنتاج الغاز المحلي وواردات خطوط الأنابيب الأضعف من كندا. وزاد سوق الغاز حتى الآن بنحو 1.2 مليار قدم مكعب يوميًا. ومن المرجح أن تنشر إدارة معلومات الطاقة تقرير تخزين صعودي آخر للأسبوع حتى 13 سبتمبر. وتتوقع تنبؤات تقرير التخزين اليومي حاليًا حقن 54 مليار قدم مكعب. في حين تتوقع نموذج العرض والطلب حقن 63 مليار قدم مكعب. وأظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة أن التوقعات تقارن بمتوسط حقن لمدة خمس سنوات بلغ 80 مليار قدم مكعب وبناء قبل عام بلغ 62 مليار قدم مكعب، وكلاهما تم الإبلاغ عنه في الأسبوع المقابل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسعار النفط تتراجع بتأثير من تباطؤ نمو الطلب العالمي

الرياض

تراجعت أسعار النفط بشكل حاد خلال الأسبوع الماضي إلى أقل من 70 دولاراً للبرميل من خام برنت القياسي وهو أقل سعر منذ العام 2021 وهنالك توقعات بانخفاض قادم دون مستوى 60 دولاراً للبرميل، منظمة أوبك خفضت يوم الثلاثاء الماضي توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2024 تماشياً مع البيانات التي تلقتها منذ بداية العام، كما قلصت توقعاتها للعام المقبل في ثاني تعديل بالخفض من المجموعة، نمو الطلب العالمي على النفط يواصل التباطؤ بوتيرة حادة مقارنة بالمعدلات المسجلة عقب انتهاء أزمة كوفيد 19، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى التباطؤ الكبير في نمو الطلب الصيني، حيث تراجع استهلاك الصين من النفط بمقدار 280 ألف برميل يومياً على أساس سنوي في يوليو الماضي، ويواجه الاقتصاد الصيني تحديات كبيرة منها ضعف الطلب الاستهلاكي وسوء المناخ الذي تسبب في تعطيل مشاريع البناء، بالإضافة إلى التوتر القائم بين الولايات المتحدة والصين مما رفع حدة المخاطر أمام الأعمال التجارية في الصين في السنوات القليلة الماضية، وتتجه بعض الشركات الأميركية إلى توجيه استثماراتها الآن إلى مناطق أخرى في العالم، مثل فيتنام وماليزيا وجنوب آسيا، صندوق النقد الدولي توقع نمو الاقتصاد الصيني 5 % هذا العام ارتفاعاً عن تقديراته السابقة التي كانت تشير إلى نمو 4.6 %، لكنه توقع نمواً أبطأ في السنوات المقبلة، كل هذه التحديات التي تواجه الاقتصاد الصيني وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم تضغط على أسعار النفط، المملكة تُعد ثاني أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين بعد روسيا، ولكن بيانات الجمارك الصينية أظهرت تراجع صادرات النفط السعودي إلى الصين في السبعة أشهر الأولى من العام الحالي إلى 1.61 مليون برميل يومياً بنسبة 10.3 %، مقارنة بنفس المدة من العام الماضي، ولكن هنالك توقعات بارتفاع صادرات النفط السعودي إلى الصين خلال أكتوبر المقبل بنسبة تقترب من 5 %، مقارنة بمستويات سبتمبر، بعد تخفيضات كبيرة في الأسعار من جانب شركة أرامكو للمحافظة على شريك مهم لصادرات النفط السعودي والمنتجات البتروكيميائية، رئيس مجلس الدولة الصيني قام بزيارة رسمية إلى الرياض الأسبوع الماضي لمدة يومين من أجل المشاركة في أعمال اجتماع "الدورة الرابعة للجنة السعودية الصينية رفيعة المستوى" الشراكة بين البلدين تطورت على الصعيد الاستثماري، حيث باتت الصين إحدى كبرى الدول المستثمرة في السعودية، مع ضخّها استثمارات بقيمة بلغت 16.8 مليار دولار في عام 2023، مقابل 1.5 مليار دولار ضخّتها خلال عام 2022، فيما وصلت قيمة الاستثمارات السعودية في الصين إلى 75 مليار ريال، ومن المتوقع ضخ استثمارات صينية في الاقتصاد السعودي خلال السنوات المقبلة، وقد اتخذت المصانع الصينية من جازان منطقة لوجستية وصناعية للاستفادة من موقعها الفريد والمحوري، حيث تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا والمحيط الهندي، باعتبارها من ضمن محطات طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، كما يتمتع الميناء بإمكانية تطور هائلة في المستقبل، الاستثمارات الصينية في المملكة هي الأكبر عربياً، ويوجد 750 شركة صينية تعمل حالياً في السوق السعودية بمشروعات البناء الضخمة بما فيها مدينة نيوم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الإيرادات النفطية مهمة لاقتصاد المملكة، إذ تشكل نسبتها أكثر من 60 % من حجم الإيرادات ولكن مع رؤية 2030 أصبحت الإيرادات غير النفطة رافداً مهماً لميزانية الدولة وتواصل نموها السنوي مع تنفيذ المزيد من برامج الرؤية حيث ساهمت في الحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على تنفيذ خططها الاستراتيجية ولو رجعنا إلى أرقام الناتج المحلي في الربع الثاني من هذا العام نجد أن الأنشطة غير النفطية حققت ارتفاعاً قدره 4.9 % على أساس سنوي، و2.1 % على أساس ربعي، كما حققت الأنشطة الحكومية نمواً قدره 3.6 % على أساس سنوي، و2.3 % على أساس ربعي، على الرغم من تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 8.9 % على أساس سنوي، ولذلك سوف يستمر النمو رغم التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي وتأثر أسعار النفط بها. وزير الاستثمار السعودي المهندس خالد الفالح ذكر أنه بعد ثماني سنوات من إطلاق رؤية 2030، أصبحت المملكة الآن أكثر التزاماً وعزماً على تنفيذ البرنامج، وحققت أو على وشك إكمال 87 % من أهدافها، وهذا بلا شك يؤكد أن بناء الرؤية جاء بعد دراسة حصيفة واستشراف رائع للمستقبل وقدرة على التعامل مع التحديات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ماكواري لإدارة الثروات وتجارة السلع: سوق النفط لا تخلو من إمكانات الصعود

الاقتصادية

قالت مجموعة ماكواري للخدمات المالية العالمية: إن سوق النفط لا تخلو من إمكانات الصعود، مرجعة ذلك إلى الصراع الأخير في ليبيا وسلسلة التشوهات الجيوسياسية في السنوات الأخيرة، بحسب تقرير صادر عنها.

وماكواري تعمل في 34 سوقًا في إدارة الأصول والخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الثروات والتأجير وتمويل الأصول، والوصول إلى السوق وتجارة السلع وتطوير الطاقة المتجددة والاستشارات المتخصصة والوصول إلى رأس المال والاستثمار الأساسي.

المجموعة أشارت إلى أن نمو الإمدادات من خارج "أوبك" وتباطؤ الطلب، سيحدان من حاجة السوق إلى "أوبك+" لإعادة البراميل، كما هو مخطط لها.

وارتفعت أسعار الخام 1.4% الأسبوع الماضي، وهو أول مكسب أسبوعي منذ أوائل أغسطس، وذلك بعد الاضطرابات التي تسبب فيها الإعصار "فرنسين".

من جانبه، ذكر تقرير "ريج زون" النفطي الدولي، أن أسعار النفط تراجعت مع بدء المنتجين في إحياء الإنتاج بعد مرور العاصفة فرانسين، رغم أن العقود الآجلة لا تزال تسجل أول مكسب أسبوعي لها في شهر، حيث ساعدت الاضطرابات والإقبال على المخاطرة في الأسواق في دعم سوق الخام التي شهدت ذروة بيع في السابق.

أشار التقرير إلى بدء شركة Shell Plc في إعادة الإنتاج في خليج المكسيك، وقد كان الانتعاش السابق مدفوعًا في الأغلب بتغطية المراكز الهبوطية الشديدة، بعد أن استقرت الأسعار تحت 66 دولارًا يوم الثلاثاء، وهو أدنى سعر إغلاق منذ ديسمبر 2021. لفت إلى أن عاصفة فرانسين – التي ضعفت بسبب قوة الإعصار السابقة - أغلقت كمية كبيرة من الإنتاج في خليج المكسيك وحققت أسواق الأسهم مكاسب، ما يوفر رياحا مواتية للنفط الخام، موضحا أن الزيادة الكبيرة في عدد منصات الحفر يوم الجمعة فرضت ضغوطا على النفط. وارتفع عدد منصات النفط والغاز بمقدار 8 خلال الأسبوع المنتهي في 13 سبتمبر إلى 590 منصة، ليعود العدد إلى مستويات منتصف يونيو. وتوقع التقرير على نطاق واسع أن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض أسعار الفائدة الأمريكية في اجتماعه الأسبوع المقبل بعد ظهور علامات على تباطؤ سوق العمل، ويعزز المتداولون رهاناتهم على أن صناع السياسات سيختارون خفضًا بمقدار 50 نقطة أساس، وقد يؤدي انخفاض تكاليف الاقتراض إلى دعم النمو وزيادة الطلب على الطاقة. بدوره، ذكر تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي، أن قرار "أوبك" الأخير بإيقاف زيادات الإنتاج مؤقتا أدى إلى استقرار أسعار النفط، ما يدل على نفوذ المجموعة المستمر في الأسواق العالمية.

وأضاف، أن الولايات المتحدة، على الرغم من كونها أكبر منتج للنفط في العالم، لا تزال متأثرة بشكل كبير بقرارات "أوبك" بسبب سيطرة المجموعة على ما يقرب من نصف إنتاج النفط العالمي وأغلبية الاحتياطيات المؤكدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«بيكر هيوز»: منصات تنقيب النفط ترتفع لأول مرة في 4 أسابيع

عكاظ

ارتفع عدد منصات التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، خلال الأسبوع المنتهي في الـ13 من سبتمبر، ولأول مرة خلال 4 أسابيع.

وأظهرت بيانات شركة «بيكرهيوز»، يوم (الجمعة) الماضي، أن عدد منصات التنقيب عن النفط ارتفع بمقدار 5 منصات عند 488 منصة، بعد استقرارها لمدة ثلاثة أسابيع عند 483 منصة.

فيما زاد عدد منصات التنقيب عن الغاز الطبيعي بمقدار 3 منصات عند 97 منصة، بعد انخفاضها لمدة ثلاثة أسابيع متتالية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ضرورة "أوبك" في عيدها الـ64

اندبندنت

أحمد مصطفى

تأتي الذكرى الـ 64 لتأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" في وقت تشهد سوق الطاقة العالمية اضطرابات متعددة الجوانب، لا تتعلق فقط بمعادلة العرض والطلب في سوق النفط، بالتالي أسعاره وإنما أيضاً في ظل دعوات إلى التحول في مجال الطاقة نحو المصادر المتجددة عديمة أو قليلة الانبعاثات الكربونية وتكهنات بعضهم بأن عصر النفط والغاز آخذ في الأفول. مع ذلك، يشكل الوقود الأحفوري نحو ثلثي استهلاك العالم من الطاقة ولا يتوقع أن يتراجع نصيب النفط والغاز من حصة الطاقة في العالم في المستقبل القريب. حين اجتمعت الدول الخمس المؤسسة، العراق والكويت والسعودية وإيران وفنزويلا، في بغداد في الـ14 من سبتمبر (أيلول) عام 1960 لتعلن تأسيس "أوبك" لم تكن سوق الطاقة العالمية بهذا التعقيد الحالي. وكان هدف المجموعة الأساسي ضبط السوق للحفاظ على مصالح المنتجين المشتركة من دون الإضرار بتوافر المعروض لمصلحة المستهلكين. اتسعت العضوية في ما بعد لتضم دولاً آسيوية وأفريقية ومن أميركا اللاتينية بما يزيد على ست. ومنذ عام 2016 تحالفت "أوبك" مع عدد مماثل من المنتجين من خارجها، على رأسهم روسيا، ضمن تحالف "أوبك+" لضبط توازن السوق. جاء التحالف في أعقاب حملة واسعة في الإعلام الاقتصادي ومن بعض الجهات البحثية والاستشارية في مجال الطاقة العالمية تروج لوصول الطلب على النفط إلى ذروته في نهاية العقد الحالي وتتوقع أن ينتهي دور "أوبك" عالمياً. لكن الأيام والأحداث أثبتت حاجة العالم إلى مثل منظمة "أوبك" وتحالف "أوبك+" لضمان استقرار السوق وتفادي الاضطرابات الواسعة التي يمكن أن تهدد أمن الطاقة العالمي.

أهمية "أوبك"

على مدى عقد من الزمن، تحديداً منذ 2014، لم تتوقف الهجمات والحملات على "أوبك"، وعلى رغم ذلك لم يجد العالم سوى إجراءاتها المتزنة في كل أزمة طاقة كي تحافظ على معادلة العرض والطلب من دون تذبذبات هائلة في الأسعار تضر بالمنتجين والمستهلكين على السواء. وكثيراً ما أكدت "أوبك" منذ تأسيسها حتى الآن أنها وإن كانت منظمة للدول المنتجة والمصدرة تحمي مصالحها، إلا أنها لا تستهدف تحديد أسعار النفط في السوق إنما فقط ضبط توازن معادلة العرض والطلب. وفي سياق تعاونها مع المستهلكين كوّنت "أوبك" بنهاية القرن الماضي "منتدى النفط والغاز" الذي يضم الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة للطاقة. كما حرصت على التعاون مع وكالة الطاقة الدولية التي شكلتها الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

ومع زيادة الدعوات إلى تلقيل الانبعاثات في سياق مكافحة التغيرات المناخية، تعالت الدعوات إلى التخلي عن النفط والغاز، ولأن ذلك أمر غير واقعي ولا عملي فإن تأثير تلك الدعوات لم يكُن قوياً، حتى على رغم تبني بعض الحكومات الغربية شعارات مبالغاً فيها لمكافحة التغير المناخي. فعلى رغم استثمار تريليونات الدولارات في مصادر الطاقة المتجددة، من الشمس والرياح وغيرها، إلا أن نصيب الطاقة من تلك المصادر لم يصل حتى إلى ربع ما يستهلكه العالم من الطاقة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وهكذا ظل الطلب على النفط ينمو سنوياً، وإن بمعدلات أقل خلال الأعوام الأخيرة، مع توقعات باستمرار النمو لسنوات مقبلة. وفي ظل استمرار اعتماد الاقتصاد العالمي على الوقود الأحفوري يظل دور "أوبك" مهماً كما تؤكد الأيام. وربما يعود التباطؤ في نمو الطلب على النفط لانخفاض معدلات النمو في استهلاك الطاقة بصورة عامة نتيجة التباطؤ الملحوظ في الاقتصاد العالمي.

في دراسة قدمت للاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي، أكد الباحثون أهمية دور "أوبك" في الحفاظ على استقرار سوق الطاقة العالمية. وما زالت غالبية الشركات الكبرى والمتعاملين في أسواق الطاقة يعتمدون على ما تصدره "أوبك" من أرقام وبيانات دورية في شأن سوق النفط وتوقعاتها المستقبلية. وينتظر الجميع التقرير الشهري لـ"أوبك" حول سوق النفط لتحديد استراتيجاتهم المستقبلية. ولا يقتصر ذلك على المتعاملين في سوق الطاقة، بل في مناحي النشاط الاقتصادي كافة التي تعتمد كلها على الطاقة كمحرك أساسي للنشاط.

اتهامات وحقائق

لم تتوقف الدول الغربية الكبرى المستهلكة للطاقة بكثافة عن محاولات اتهام "أوبك" بما لم تأته، خصوصاً بعد أزمة البترول في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي. وأصبحت "أوبك"، وبعد ذلك تحالف "أوبك+"، شماعة يعلق عليها السياسيون في تلك الدول مشكلات اقتصاداتهم الناجمة عن سياساتهم النقدية والمالية، من معدلات التضخم إلى مستوى المعيشة. ولا تألو "أوبك" جهداً في تفنيد ذلك والرد على الاتهامات بالحقائق. ومنذ تولي الأمين العام الحالي هيثم الغيص الأمانة العام للمنظمة وهو دائم الحديث في المنتديات والمنافذ كافة، رداً على تلك الاتهامات لـ"أوبك".

قادت وكالة الطاقة الدولية حملة عبر بياناتها وتقاريرها وتصريحات مديرها العام، منذ أكثر من عامين تروج لنهاية "عصر النفط" وتدعو إلى تحويل الاستثمارات إلى مشاريع الطاقة المتجددة على حساب الاستثمار في إنتاج النفط والغاز، بعدما موّلت بعض الدول الأعضاء في الوكالة ببضع ملايين الدولارات الإضافية مشروع ما يسمى "صفر انبعاثات". إلا أن حاجة العالم للنفط والغاز زادت في الواقع، على عكس تكهنات وكالة الطاقة. وحذرت "أوبك" مراراً من أن نقص الاستثمارات في إنتاج النفط والغاز يمكن أن يؤدي إلى "صدمة طاقة" يعانيها العالم كله، من منتجين ومستهلكين للوقود الأحفوري.

وبعيداً من الاتهامات والردود عليها، نجد أن الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، تزيد من إنتاجها النفطي والغازي خلال الأعوام الأخيرة حتى أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم، بل تشجع أيضاً دولاً في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا الجنوبية من خارج تحالف "أوبك+" على زيادة الإنتاج للنيل من حصة "أوبك" في سوق النفط العالمية. ومع ذلك تظل "أوبك" وتحالف "أوبك+" الكتلة المنتجة والمصدرة الأكبر في العالم، ويعتمد الاقتصاد العالمي على استراتيجياتها في الإنتاج والتصدير لضمان أمن الطاقة العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أوبك"... 64 عاما من قيادة دفة أسواق النفط

اندبندنت

تقوم "أوبك" بدور أساس كصمام أمان في استقرار أسواق النفط، ويعول على المنظمة في إحداث التوازن المطلوب، وسط مجموعة من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم مع ارتفاع معدلات التضخم، والسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية بموازاة ذلك، وأثر ذلك في تباطؤ النشاط الصناعي بالنسبة لعدد من الاقتصادات. تتم منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك" غداً السبت عامها الـ64 في مسيرة مليئة بالمحطات البارزة والأحداث المفصلية والقرارات الاستراتيجية التي غيرت أسواق النفط ومسار الاقتصاد العالمي، وكانت وما زالت صمام الأمان الرئيس لإمدادات الخام حول العالم.

فخلال الفترة من الـ10 إلى الـ14 من سبتمبر (أيلول) 1960 اجتمع ممثلون عن خمس دول منتجة للنفط، وهم الدكتور فؤاد روحاني من إيران والدكتور طلعت الشيباني من العراق وأحمد سيد عمر من الكويت وعبدالله الطريقي من السعودية والدكتور خوان بابلو بيريز ألفونزو من فنزويلا، في قاعة الشعب بالعاصمة العراقية بغداد لتأسيس منظمة "أوبك" لتكتب فصلاً جديداً في صناعة النفط.

وسرعان ما انضمت إلى الأعضاء المؤسسين خمس دول أخرى منتجة للنفط لها مصالح مشتركة، مثل دعم استقرار سوق النفط وحماية حق جميع البلدان في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لمصلحة التنمية.

وعلى مدى 64 عاماً دعت "أوبك" إلى التعاون والحوار والاحترام المتبادل بين الجميع، فضلاً عن ضرورة مواجهة التحديات بطريقة جماعية واستخدام النفط لدعم النمو الوطني والتقدم.

والدليل الأكثر وضوحاً على ذلك هو عملية "إعلان التعاون" الحالية، إذ تتعاون "أوبك" مع 10 دول منتجة من خارج المنظمة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية. وحرصت المنظمة على الحوار الدائم والبناء بينها وجميع الشركاء والوكالات الدولية لضمان مصلحة كل الأطراف، وأيضاً تأمين استمرار النمو الاقتصادي العالمي الذي يعتمد بالأساس على الطاقة، دينامو الإنتاج الأساس.

صمام أمان

وتقوم "أوبك" بدور أساس كصمام أمان في استقرار أسواق النفط، ويعول على المنظمة في إحداث التوازن المطلوب، وسط مجموعة من التحديات الاقتصادية التي يشهدها العالم مع ارتفاع معدلات التضخم، والسياسات المالية والنقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية بموازاة ذلك، وأثر ذلك في تباطؤ النشاط الصناعي بالنسبة لعدد من الاقتصادات.

أهداف بيان التأسيس

كانت أهداف المنظمة في بيان إعلان تأسيسها هي تنسيق وتوحيد السياسة النفطية للدول الأعضاء لضمان أسعار عادلة ومستقرة للمنتجين وضمان تدفق الإمدادات بصورة دائمة وفعالة اقتصادياً للمستهلكين، مع عائد عادل على رأس المال للمستثمرين في صناعة النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقررت "أوبك" إقامة أمانة عامة دائمة لها بجنيف قبل أن تنتقل إلى فيينا في النمسا عام 1965، وتولى الإيراني فؤاد روحاني منصب أول أمين عام لـ"أوبك" ليخلفه عام 1964 العراقي عبدالرحمن البزاز.

وبنهاية العقد الأول من عمر المنظمة عام 1969 تضاعف عدد الأعضاء ليصل إلى 10 دول، وشهدت المنظمة على مر العقود الستة الماضية تحديات هائلة في بعض الأحيان، ونجحت خلال معظم تلك المواقف في مواجهة التحدي وضبط السوق.

وفي كل الأحوال أثبتت "أوبك" عكس ما يشاع دائماً في الإعلام أنها تتحكم في السوق، قدرتها وأهميتها في المحافظة على توازن أساسات العرض والطلب قدر الإمكان.

تحديات كبرى

لم يكن تاريخ "أوبك" كله في مسار معتدل يتسم بالسلاسة بل شهدت المنظمة على مر الأعوام الـ64 تحديات كبرى، لكن في النهاية وعلى رغم المطبات ظلت صمام أمان الوقت والإطار الذي يحافظ عليه أعضاؤها مهما كانت الخلافات السياسية بينهم.

وانتهى العقد ولم تكن "أوبك" وضعت حتى آلية تسعير مستقلة لسلة نفوطها، وبالطبع لم تكن هناك حصص إنتاج محددة وإنما اتفاق عام على سقف إنتاج بحسب وضع السوق، ثم قررت "أوبك" خلال فبراير (شباط) عام 1971 تحديد سعر النفط من دون تشاور مع المشترين.

وكانت فترة السبعينيات من القرن الماضي عقد بروز "أوبك" ودورها في العالم، فمع بداية العقد الثاني من عمر المنظمة بدأت تستخدم آلية تسعير لنفوطها.

وكان اندلاع الحرب بين إسرائيل والعرب خلال السادس من أكتوبر (تشرين الأول) عام 1973 ذروة ظهور "أوبك"، إذ عقد اجتماع في الكويت للدول العربية الأعضاء بالمنظمة في الـ16 من ذلك الشهر، وانضم إليهم وزراء نفط الجزائر والبحرين ومصر وليبيا وسوريا.

وأعلن المجتمعون فرض حظر تصدير على الدول الغربية واليابان استمر حتى عام 1974، أدى ذلك إلى ارتفاع سعر النفط أربعة أضعاف من نحو ثلاثة دولارات للبرميل إلى 12 دولاراً مطلع عام 1974، ووصل السعر أعلى مستوياته ما بين نهاية 1973 والربع الأول من 1974 إلى 15 دولاراً.

وشهدت المنظمة خلال تاريخها عديد الأحداث العالمية والاضطرابات الجيوسياسية والحروب والأزمات الاقتصادية، والتي أكسبتها كثيراً من الخبرات لتصل إلى القوة المؤثرة التي عليها الآن في الأسواق العالمية.

وظلت قدرة "أوبك" على ضبط توازن السوق تحافظ على الأسعار مرتفعة لتتجاوز خلال عام 2008 حاجز الـ100 دولار للبرميل وتقترب من حاجز الـ150 دولاراً للبرميل قبل أن تنهار في نهاية العام مع الأزمة المالية العالمية، وبنهاية ذلك العام قررت المنظمة خفض الإنتاج بأكثر من مليوني برميل يومياً إلى ما دون الـ30 مليون برميل يومياً.

فيما شهد العقد السادس من عمر "أوبك" تحديات مختلفة تتعلق في معظمها بقدرة المنظمة على التوصل إلى توافق تام في شأن سقف الإنتاج وضبط التزام الدول الأعضاء بالحصص المقررة، لكن في النهاية تمكنت من ضمان توازن أساسات السوق خلال الأعوام الأولى، وهو ما حافظ على الأسعار أيضاً في وضع جيد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وما بين عامي 2011 و2014 كان التحدي الأكبر هو العوامل المؤثرة في أساسات السوق خارج نطاق سيطرة "أوبك" ومنتجيها، ذلك أن زيادة إنتاج الغاز والنفط الصخري في أميركا كانت كبيرة بصورة أخلت تماماً بأساسات السوق.

تحالف "أوبك+"

وانهارت أسعار النفط بشدة خلال صيف 2014 مما دفع "أوبك" بعد ذلك للدخول في اتفاق الحفاظ على توازن السوق عام 2016 مع 10 منتجين من خارج أعضاء المنظمة، في مقدمتهم روسيا.

وخلال يناير (كانون الثاني) عام 2016 أعلنت روسيا أنها وافقت على تجميد مستويات إنتاج النفط بعد اتفاق مع السعودية وقطر وفنزويلا، تماشياً مع تجميد أعضاء "أوبك" مستويات الإنتاج بالمثل. وفي صيف ذلك العام لم تتمكن دول "أوبك" في اجتماعها الدوري نصف السنوي بفيينا من الاتفاق على خفض الإنتاج، مما أدى إلى هبوط الأسعار واستمرار فائض معروض في السوق العالمية يزيد على مليوني برميل يومياً.

وبدا واضحاً أن معدلات إنتاج النفط الصخري الأميركي تسهم أكثر في زيادة فائض العرض مقابل الطلب الذي لم يتعاف بصورة جيدة.

وفي ظل موقف السعودية الذي أصبح رافضاً لتحمل عبء الخفض نيابة عن بقية أعضاء "أوبك"، وموقف روسيا التي لا تريد أن تفقد أي جزء من حصتها في السوق العالمية باتت هناك عقبة أمام ضبط توازن السوق، وفي اجتماع غير رسمي بالجزائر اتفقت "أوبك" على خفض الإنتاج للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية 2008. وتأكد الاتفاق خلال نهاية نوفمبر (تشرين الثاني) من ذلك العام في اجتماع رسمي للمنظمة.

وكانت تلك مقدمة الاتفاق بين "أوبك" والأعضاء من خارجها في نهاية 2016 على خفض مشترك للإنتاج لسحب فائض العرض من السوق، لكن روسيا التي تعد أكبر منتج للنفط في تحالف "أوبك+" من خارج المنظمة بمعدل إنتاج يقترب من إنتاج السعودية، لم تكن تريد أي اتفاق إلزامي بل ترك الأمر لاختيار الأعضاء في الالتزام بخفض الإنتاج.

وبرزت أهمية "أوبك" وحلفائها بوضوح خلال فترة أزمة وباء كورونا والتي شهدتها في بداية انهيار الاتفاق السابق ثم الخروج باتفاق آخر لخفض الإنتاج، ثم بعد ذلك مع الحرب في أوكرانيا خلال عام 2022، إذ أصبح أمن الطاقة من أهم القضايا والتحديات التي تواجه العالم كله.

الغيص: "أوبك" تركز على ضمان استقرار سوق النفط

قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك" هيثم الغيص، اليوم السبت، إن "أوبك" هي بطلة سوق النفط العالمية والتعاون الدولي، إذ تواصل، يوماً بعد يوم، التركيز على ضمان استقرار سوق النفط وتوازنها لمصلحة جميع المنتجين والمستهلكين، فضلاً عن الاقتصاد العالمي، على رغم التحديات التي تواجهها صناعة الطاقة.

جاءت تصريحات الغيص لمناسبة مرور 64 عاماً على تأسيس المنظمة، وقال الأمين العام "بينما نحتفل اليوم بتاريخ 'أوبك' غير المسبوق من النجاح، فأنا على ثقة أنه بفضل الدعم المستمر من دول 'أوبك' الأعضاء وأسرة 'أوبك' بأكملها، فإن المنظمة مستعدة لمواصلة الازدهار لسنوات وعقود مقبلة".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أضافت "أوبك" في بيانها الصادر السبت "لقد دفعت المهمة الحيوية لمنظمة 'أوبك' وأهدافها دولاً أخرى منتجة للنفط إلى الانضمام إلى المنظمة بعد ذلك بوقت قصير. وشمل ذلك دعم استقرار سوق النفط وحماية حق جميع البلدان في ممارسة السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية لمصلحة التنمية".

وذكر البيان أنه خلال 64 عاماً من وجودها دافعت "أوبك" عن التعاون والحوار بين جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية، ومعالجة التحديات من خلال نهج شامل وواقعي، وضمان استمرار النفط في دعم تنمية الدول وازدهار البشرية. إن أحدث دليل حي على هذه الجهود هو إعلان التعاون وميثاق التعاون بين "أوبك" والدول غير الأعضاء من خارجها المعروف باسم "أوبك+".

توقعات "أوبك" خلال عامها الـ65

يبدو أن العام المقبل (الـ65 منذ تأسيس أوبك) سيشهد فصلاً جديداً من التحديات، وبخاصة أن حجم المعروض من خارج "أوبك" قوي بما يكفي لخلق فائض في السوق، كما أن كبح هذا العرض الآن للحفاظ على الأسعار مرتفعة يشجع ذلك بالطبع.

حسابات أسواق النفط خلال العام المقبل واضحة، إذ تتوقع ووكالة الطاقة الدولية أن ينمو استهلاك النفط العالمي بأقل من مليون برميل يومياً أي ما يناهز 1 في المئة، وسط فقدان زخم انتعاش ما بعد جائحة كورونا وتسارع التحول إلى السيارات الكهربائية.

ويأتي ذلك في وقت استطاع فيه تحالف "أوبك+" تجنب حدوث فائض نفطي هذا العام عبر اتخاذ قرار أخيراً بتقييد الإنتاج لفترة أطول قليلاً، لكن الإجراء الموقت لن يوقف وفرة العرض التي تنتظر الأسواق العالمية عام 2025.

لذا قرر تحالف "أوبك+" أخيراً تأجيل خطط استعادة الإنتاج لمدة شهرين، بعد أن دفع تعثر النمو الاقتصادي في الصين وزيادة الإمدادات الأميركية أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها خلال 14 شهراً.

ربما تمكنت دول التحالف عبر تعديل خطتها لزيادة الإمدادات من تجنب الفائض الذي كانت تتوقعه مؤسسات مثل مجموعة "ترافيغورا" ووكالة الطاقة الدولية. وبعد فترة وجيزة من القرار استقرت أسعار النفط، ومع ذلك حتى لو واصل "أوبك+" تقييد الإنتاج طوال عام 2025، تتوقع وكالة الطاقة أن تشهدت السوق فائضاً وسط ضعف نمو الطلب بموازاة الإنتاج المتزايد من الولايات المتحدة وغويانا والبرازيل وكندا.

ويتوقع أن تنخفض الأسعار لنحو 60 دولاراً للبرميل وفقاً لبنكي "سيتي غروب" و"جيه بي مورغان"، وهو ما سيوفر بعض الراحة للمستهلكين والبنوك المركزية بعد أعوام من التضخم الجامح، لكن الأسعار ما زالت منخفضة للغاية بالنسبة إلى السعودية وغيرها من أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول لتغطية الإنفاق الحكومي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أنس الحجي: الطلب على النفط لا يتأثر بانتشار السيارات الكهربائية

الطاقة

يربط كثيرون بين انخفاض الطلب على النفط -بما في ذلك الطلب على البنزين والديزل- وانتشار السيارات الكهربائية بصورة كبيرة، على الرغم من وجود علامات عديدة تكشف أن هذا الارتباط ضعيف للغاية.

ويرى مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن شيوع فكرة أن انتشار السيارات الكهربائية سيؤدي إلى وصول الطلب على البنزين إلى ذروته، وأن استعمال الشاحنات للغاز المسال سيخفّض الطلب على الديزل، لا تدعمها البيانات.

وأضاف: "سأذكر كثيرًا من البيانات التي تكشف أن هناك عديدًا من الأشياء الخاطئة المتعلقة بالطلب على النفط والسيارات الكهربائية، التي يجري ذكرها سواء من الصينيين أو الأميركيين، ومزيدًا من المعلومات المغلوطة؛ ضمن عملية واسعة تقودها وكالة بلومبرغ الأميركية".

جاء ذلك خلال حلقة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدّمها الدكتور أنس الحجي على مساحات منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، التي جاءت تحت عنوان "انخفاض أسعار النفط لا علاقة له بالسيارات الكهربائية والطاقة المتجددة".

انخفاض الطلب على النفط في الصين

ضرب مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي مثالًا بالمعلومات المغلوطة بشأن الطلب على النفط وارتباطها بانتشار السيارات الكهربائية، فيما يتعلق بالصين.

وقال: "منذ بداية 2024 وحتى الآن، انخفض الطلب على النفط في الصين بمقدار 3.2 مليون برميل يوميًا، وبمقارنة الطلب الصيني في يوليو/تموز الماضي 2024 بمستوياته في الشهر نفسه من 2023، نجد الفرق 1.7 مليون برميل يوميًا، وهذا انخفاض كبير".

وأضاف: "الفرق في الأشهر الـ7 الأولى من 2024 -لو أخذنا المتوسط- مقارنة بالمدة نفسها من 2023، يبلغ نحو 810 آلاف برميل يوميًا، ولو أخذنا الفرق بين التوقعات المسبقة للنمو الاقتصادي في الطلب على النفط بالصين والوضع الحالي لوجدنا الفرق 800 ألف برميل يوميًا".

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن الـ800 ألف برميل يوميًا هذه في الأشهر الأولى من العام تعني 195 مليون برميل، فإذا انخفضت المخزونات العالمية بمقدار 195 مليون برميل لارتفعت أسعار النفط إلى 90 دولارًا، ولأصبحت دول أوبك+ تتزاحم لزيادة الإنتاج.

لذلك، وفق الحجي، الفارق كبير، وكل العوامل الداعمة لأسعار النفط تُعد ضئيلة أمام الأرقام القادمة من الصين، لهذا فإن المشكلة كبيرة، وتُضاف إليها أميركا والهند، ليتضح أن هناك ضغوطًا ضخمة تعادل كل الأمور الإيجابية الداعمة لأسعار النفط.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المبالغة في مبيعات السيارات الكهربائية

أوضح خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي أنه بالنظر إلى أثر السيارات الكهربائية وأثر الشاحنات -كي نعرف ما سبب هذا الانخفاض- فإن الإعلام اليساري في أوروبا وأميركا خاصة بلومبرغ دائمًا يتكلم عن نسبة مبيعات هذه السيارات من إجمالي مبيعاتها، إذ يقول بلغت نسبة المبيعات في النرويج 90%، وفي الصين 50%".

ولكن، بحسب الحجي، إذا أراد أحدهم أن يدرس أثر هذه المبيعات في الطلب على النفط، فإن النسبة لا تهم، بل المهم هو عدد السيارات الكهربائية الموجودة على أرض الواقع، وهم لا يذكرون العدد، لأنه في النهاية يتضح أنه بسيط للغاية.

وأردف: "ما يزيد الطين بلة، ويكشف مدى انحياز الإعلام اليساري، أنه عندما تصدر شركات السيارات تقاريرها المالية الربعية، تخرج تفاصيل مملة عن كل نوع وعدد مبيعاته ونسبتها ونسبة النمو، فينقل الإعلام من هذه التقارير كل الأرقام الخاصة بالأعداد والنسب والمبيعات والإيرادات، وعند الوصول إلى قسم السيارات الكهربائية يذكر النسب فقط ولا يذكر الأرقام".

كما ضرب الدكتور أنس الحجي مثالًا وصفه بأنه "تاريخي"، خاصًا بشركة فورد في 2023، عندما قالت إن شاحنتها الكهربائية زادت مبيعاتها في الربع الثاني بمقدار 150%، وبالعودة إلى التقرير اتضح أن الشركة باعت خلال 3 أشهر 900 شاحنة فقط.

وقال إن الإعلام عرض النسبة الكبيرة وهي 150%، ولكنه تجاهل العدد؛ لأنهم عرفوا أنه صغير جدًا، ليقولوا للناس إن من لا يملك سيارة كهربائية يُعد "من أهل الكهف".

لذلك، وفق الحجي، فإنه بالنظر إلى الأرقام وحساب كل مبيعات السيارات الكهربائية منذ بداية العام يجب تذكر أن الانخفاض في الطلب على النفط من أول العام حتى الآن يبلغ نحو 3.2 مليون برميل، وفي يوليو وحده بلغ 1.7 مليون برميل، وبأخذ متوسط كل 7 أشهر يبلغ 820 ألف برميل.

أثر السيارات الكهربائية في الطلب على النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إنه بالنظر إلى كل السيارات الكهربائية المبيعة في 2024، وكل الشاحنات التي تعمل بالغاز المسال، يتضح أن أثرها "المباشر" في الطلب على النفط بالصين بأقصى حد قد يبلغ 250 ألف برميل يوميًا.

لذلك، وفق الحجي، فإن المشكلة ليست في السيارات الكهربائية أو الشاحنات العاملة بالغاز المسال، حتى إذا جرى بيع 150 ألف شاحنة غاز مسال في الصين سنويًا، فأثرها في الطلب على النفط بالصين لا يتجاوز 100 ألف برميل يوميًا، مع أن هذه الشاحنات تمشي مسافات طويلة تستهلك كميات هائلة من النفط وتعمل على مدار العام.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: "خلاصة الكلام هنا، أن السبب الرئيس لانخفاض الطلب على النفط في الصين هو الانخفاض الكبير في النمو الاقتصادي، وهناك دور للسيارات الكهربائية وشاحنات الغاز المسال، ولكنه دور بسيط".

وأوضح أنه في حال جمع كل أنواع السيارات الكهربائية -بما فيها مزدوجة الوقود- في العالم حتى الآن ستكون هناك نحو 50 مليون سيارة، أثرها في الطلب على النفط عالميًا يبلغ 1.23 مليون برميل خلال 10 سنوات، في حين الطلب العالمي على النفط حاليًا 104 ملايين برميل يوميًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.